

(برلمان الصغار والقات)



أعضاء البرلمان في جلستهم الأولى حول عماله الأطفال وضعا ضمن القضايا التي يريدون مناقشتها استصدار قانون يمنع تعاطي الأطفال القات، هذا الموضوع طرحه أحد أعضاء البرلمان على الأخ / رئيس الوزراء أثناء مقابلة معاليه لأعضاء البرلمان لتسليم توصيات فترة الانعقاد الثانية للبرلمان.

تحدث الأخ / رئيس الوزراء إلى البرلمانين بشكل ايجابي حول موقفهم من القات وأبهة ذلك الموقف ولكن أبدى عدم الموافقة في استصدار قانون وقال: على من توقع العقوبة في حال المخالفة للقانون هل توقع على الطفل أم على ولي أمره.

فيما نجد إن العالم كله يقف في وجه المكيفات ويحاول منع تعاطيها من قبل الأطفال وقد لا يكون مستغرباً قصة ابنة الرئيس الأمريكي بوش التي أنذرت بالحسب نتيجة تعاطي الكحول وهي دون السن القانونية أي وهي في سن الطفولة وأنذرت بالسجن بعد أن قبض عليها مرتين.

فيما نجد انه في الشطر الجنوبي سابقاً كان هناك قانون يمنع الأطفال من تعاطي التبغ ويوقع عقوبة على أي بائع تبغ يبيعه لأي طفل.. فكان أولياء الأمور يضطرون إلى الخروج لشراء التبغ لأنفسهم.

و نحن لا نعلم باكثر من قانون يمنع تجارة الأطفال بالقات ويمنع بيع القات للأطفال ثم بعد ذلك نبحث عن قوانين لمنع الأطفال من تعاطيها وهذه خطوة في سبيل إنشاء أجيال بلا قات هذا إذا كانت هناك جدية حقيقة للحد من تعاطي القات في المجتمع اليمني..



بلييس علي اللهبي

● عودة... وأسئلة للمستقبل:
قبل أن أهم بمغادرة قاعة مجلس النواب.. كان خيالي يعقد مقارنة بين منظر رئاسة برلمان الأطفال الذي ضم نبيل وصروي، وبين صورة المقعد اليتيم للدكتورة أوراس سلطان ناجي عضو مجلس النواب التي استطاعت لوحدها أن تفوز رغم أن ما يقارب نصف عدد الناخبين كان من الإناث!

وبين وضع الطفلة مروى والدكتورة أوراس، وبين وضع برلمان الأطفال الذي ضم المعاقين، واليتام، وذوي الاحتياجات الخاصة وبين برلمان الكبار، سألت نفسي هل ستحتضن قاعة مجلس النواب مستقبلاً برلماناً يمثل الجميع كبرلمان الأطفال الذي احتضنته الأرياء؟! وهل يمكن أن يصبح نبيل رئيساً لبرلمان الكبار يوماً، وهل يمكن أن يعود هؤلاء الأطفال يوماً أعضاء في مجلس النواب؟!
أيها المسؤول.. القانون؟! أم المجتمع؟! القانون لا غبار عليه فهو يكفل للجميع حقوقاً متساوية، لكن المشكلة في المجتمع.. بثقافته.. بأخلاقه.. بأخلاقه.. ملايين الأصوات عجزت عن تصعيد أكثر من امرأة واحدة إلى سدة البرلمان رغم سنوات العمل السياسي، ورغم البرامج والشعارات، والدعوة إلى حقوق الإنسان وحقوق المرأة، بينما (٢١,٥٠٠) صوت طفولي ببراعتهم صدعوا (١٢) أنثى إلى البرلمان، وواحدة إلى سدة الرئاسة فيه.. والأجل من ذلك كان مشهد النابذة إخراج مطبخ مظلمة محافظة حجة التي شعرت وأنا أنظر إليها أن المرأة قادرة على نيل حقوقها، ما دام أطفال حجة التي ما تزال إحدى المحافظات التي تعاني من الأمية قد انتخبوا امرأة كممثلة لهم.

أسئلة كثيرة كانت تتوالى عن المستقبل، وعن الديمقراطية، وفضلت أن اغادر قاعة البرلمان تاركاً للمستقبل وحده أن يجيب عنها، واكتفيت بتبريد عبارة جعفر با صالح - نائب رئيس مجلس النواب- التي كررها وهو يخاطب أعضاء برلمان الأطفال:

مذكرة احتجاج أولياء أمور أعضاء البرلمان

الأخ الأستاذ / جمال عبدالله الشامي - مدير المدرسة الديمقراطية
الإمامة العامة لبرلمان الأطفال

حياكم الله وبعد التحية والتقدير،

الموضوع / ملاحظات بشأن دورات انعقاد مجلس برلمان الأطفال في البدء تقبلوا منا التحيات الطيبة، متمنين لكم موفور الصحة والسعادة والنجاح والتوفيق في مهامكم البرلمانية، على طريق تطوير جربة المدرسة الديمقراطية و برلمان الأطفال في بلادنا. وبالإشارة إلى الموضوع أعلاه نحن أولياء أمور أعضاء مجلس برلمان الأطفال نقدم بهذه الملاحظات التي سبق، و أن عرضناها عليكم شفاهة في الدورة الأولى لانعقاد برلمان الأطفال (أبريل ٢٠٠٤م) أمين أن تعطلوا هذه الملاحظات جل عنايتكم و اهتمامكم و لعل أهم هذه المحافظات ما يلي:

١ - إننا حريصون على أنجاح تجربة برلمان الأطفال في بلادنا بما يعزز الديمقراطية في بلادنا و يرد منظمات المجتمع المدني قوة إضافية على اعتبار أن الأطفال هم فلذات أكابدين و على اعتبار أنهم يكونون مؤسسة مدنية إضافية تتضاف إلى قوائم منظمات المجتمع المدني في بلادنا، و لكن وفقاً لبدأ لا ضرر و لا ضرار و انطلاقاً من هذا المبدأ فإننا نتقدم إليكم بملاحظاتنا التالية و ذلك بعد أن اقتضت دورتان على المجلس (أبريل - يوليو).

١) أن أطفالنا غير قادرين على الوصول إلى صنعاء بمفردهم لصغر سنهم مما يضطر أولياء أمورهم على إصطحابهم و البقاء معهم لفترة انعقاد و هم بذلك يضحكون بأعمالهم و أقات راحتهم داخل و بين أفراد عوائلهم.

٢) أنهم يستقطعون مبلغ إضافي من موازنة عوائلهم مما يؤثر على ميزانية الأسرة ككل عند كل دورة برلمانية تدعون إليها و هذه المبلغ الذي يستقطعونه يدخل في كثير من الالتزامات الأخرى للأسرة مما تعاني الأسرة إخلالاً في موازنتها و ياتر رجعي على اعتبار أن هذه الإعتمادات المالية المستقطعة لم تكن داخلية في الحسبان عند وضع ميزانية الأسرة.

٣) إننا نقوم بصرف مبالغ كبيرة (نثرجات) مع كل دورة تدعون إلى انعقادها و لفترة خمسة أيام لكل دورة و هذا المبلغ يدخل في حكم صرفيات (رحلات زهاما و اياها و تغذية) خلال فترة انعقاد الدورة.

٤) ونقولها صراحة و بكل شفافية و وضوح إننا نعاني من عجز مالي في ميزانية الأسرة الشهرية سببه في المقام الأول دورات المجلس فالمبلغ الذي يقوم باستقطاع من الراتب الشهري للأسرة مما يسبب عجز في المقام الأول فانه مع ذلك يقوم أولياء الأمور بالصرف على هذه الفعاليات بالمناصفة و كان هذه التجربة جاءت لتقاسم أفراد الأسرة من حصتها في المعاش الشهري مما ينظر إلى هذه التجربة ليس كمنجز يراود تحقيقه بل على آخر يضطر إلى تبعات الأسرة و معاناتها هي في عني عنها.

٥) توجيهية خطابات للمحافظين تعريفية بأعضاء البرلمان من أجل التعاون معهم في أداء واجباتهم مع وجوب توسعة الامانة العامة لتضم ممثلين من أولياء أمور البرلمان.

٦) وضع برنامج عمل لفترة المقبلة كمنشآت للأعضاء في محافظاتهم و توفير الامكانيات اللازمة و التي من شأنها الدفع بالعمل إلى أعلى مستوى مع ضرورة تفعيل دور أعضاء البرلمان بالمحافظات و تاسيسا على هذه الملاحظات فإننا نعتذر من المشاركة في دورات المجلس القادمة نحن أولياء الأمور مالم تؤخذ ملاحظاتنا هذه بالاعتناء و الاهتمام و الجدية و إيجاد الحلول المناسبة و لها بما يخفف من العبء الإضافي و المعاناة علينا و على أفراد أسرنا.

و الله من وراء القصد ..

أولياء أمور أعضاء مجلس برلمان الأطفال
● ملاحظة: حتى فترة الانعقاد الثالث لم تصدر توجيهات رئاسة الوزراء إلى رؤساء المجالس المحلية بخصوص تنقل أولياء الأمور علماً بأن المدرسة الديمقراطية تتكفل بسكن و غذاء ومواصلات أعضاء البرلمان أثناء فترة الانعقاد للأعضاء فقط.

شكر

تقدم المدرسة الديمقراطية وكافة العاملين فيها بالشكر معاذ العبيسي مسؤول المتابعة وذلك لجهوده التي بذلها وبيدتها في متابعة كل أعمال المدرسة والأنشطة التي تتنهدا.



المدير الإقليمي (للمشرق الأوسط) لرادا بارنن تزور المدرسة الديمقراطية

المدرسة الديمقراطية - التقت الأخت / بلييس اللهبي مديرة الأنشطة والبرامج في المدرسة الديمقراطية بالسيدة / اليزابيت برنبرغ جونسون المدير الإقليمي (للمشرق الأوسط) لمؤسسة رادا بارنن السويدية أثناء زيارتها للمدرسة الديمقراطية بصنعاء وقد إطلاع الضيفة على نشاط المدرسة الديمقراطية وأعجبت بما تقوم به المدرسة من نشاط وخاصة برلمان الأطفال الذي تم دعمه من قبلهم و خرج بتوصيات خاصة بعمالة الأطفال، أثناء فترة الانعقاد الثانية و أبدت تعاون مستقبلي في تاهيل وتدريب أعضاء البرلمان ودعمها لمشاريع المدرسة.

حضر اللقاء رئيس برلمان الأطفال / نبيل عفيف الياضي و رئيس لجنة الصحة و البيئة / عفاف زيدان و شيماء الحمادي عضو البرلمان.

الفقر هو السبب.. والمعالجات متى تبدأ

أثناء تهريبهم تعرضوا للاستغلال الجنسي ومنظمة يونيسيف تدرس القضية

مجهولة عبر منفذ حرض الحدودي، وأن هذه العصابات تقوم بتهريبهم بصورة سرية. و يبلغ أعمار الأطفال منهم بين السابعة والعاشر، الذين يستغلون لممارسة التسول في الأراضي السعودية، ثم الرجوع إلى العصابات التي تأخذ عادة منهم ضمانات قبل الخروج، ثم يعطونهم مبالغ كبيرة بعد الرجوع. وعلمت القدس العربي من مصادر محلية في أكثر من محافظة حدودية أن عملية تهريب الأطفال أصبحت تجارة رائجة في تلك المناطق وبالأدوات القريبة من المنفذ الحدودي وأن المحترفين لعمليات تهريب الأطفال والنساء حققوا ثراء كبيراً خلال السنوات الماضية من احترافهم لهذه العملية، بالإضافة إلى أسر الأطفال الذين استفادوا مالياً من هذه الظاهرة.

ونسبت (الصحوة نت) إلى مدير أمن مديرية حرض العقيد عبدالله زيد قوله إن اللجنة قامت بزيارة سجن حرض وقابلت عدداً من الأطفال والفتيات ومهربيهم وأجرت معهم حوارات حول أوضاعهم العامة وواقع تهريبهم. وأكد أن اللجنة المذكورة قامت باستئجار مقر لإيواء المتشردين من الأطفال كحل مؤقت للمعضلة التي كانت تواجه الجهات الأمنية أثناء قيامهم بالتحفظ على الأطفال المهربيين في سجن متهمي كبار السن، لعدم وجود سجن للأحداث في تلك المنطقة النائية.

وعبرت السوسوسة عن إستغلال الأطفال وتهريبهم عبر الحدود البرية. وأكدت أن العديد من الأطفال الذين يتم تهريبهم إلى السعودية تعرضوا لإعتداءات جنسية من قبل المستقبليين لهم هناك أو من قبل المهربيين لهم. وقالت وجدنا بعض الحالات تعرضت لإعتداءات جنسية من قبل من تم إرسالهم إليهم أو من قبل الذين يقومون بتوصيلهم أو تهريبهم للأراضي السعودية مع أن الأطفال يؤكدون أن أهاليهم هم من يرسلونهم لذلك الغرض.

(القدس العربي) من خالد الحمادي: كشفت وزيرة حقوق الإنسان في اليمن أمة العليم السوسوسة أن هناك تهريباً للفتيات والنساء اليمنيات والأطفال حديثي السن إلى المملكة العربية السعودية لممارسة الشحاة والتسول فيها، وبالأدوات خلال مواسم الحج والعمرة، وذلك عبر شبكات متخصصة بذلك تستغل أوضاعهم المعيشية الصعبة واحتياجهم للمال.



ملصق يدعو إلى عدم التدخين ومضغ القات

أصدرت المدرسة الديمقراطية عدد من الملصقات بهدف نشر الوعي ومن ضمن هذه الملصقات ملصق يدعو إلى عدم التدخين ومضغ القات وكان أول ملصق يجمع بين منع مضغ القات والتدخين وآخر ينبذ التطرف والإرهاب وعدد من الملصقات عن حقوق الطفل.